النشـــاط
الصـهيوني
في مصـــر

الفصل الأول

نشأة ووجود
الطائفة اليهودية

obeikandl.com

obeikandl.com

من الملاحظ ، أن تزايد حجم ودور الطائفة اليهودية فى مصر ، ترافق وتزامن مع تأسيس المشروع الصهيونى من ناحية ، ومع قدوم الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢م من ناحية أخرى ، ففى عصر الخديو إسماعيل وقبل الاحتلال البريطانى ، لم يتعد عدد اليهود فى مصر ٧٠٠٠ نسمة ، كانوا يتركزون فى القاهرة والإسكندرية ، وترجع الأصول الاجتماعية لأغلب العائلات اليهودية إلى الخروج المسلم واليهودى من الأندلس بعد العودة الكاثولكية إليها ، وقد توزع هؤلاء اليهود على شواطئ البحر المتوسط من المغرب وحتى استانبول فى دائرة شبه كاملة[1].

ويلاحظ أن عدد اليهود ٧٠٠٠ نسمة قبل الاحتلال الإنجليزي ١٨٨٢م قفز إلى ٣٨٦٣٥ نسمة عام ١٩٠٧م ، حسب الإحصاء الرسمى لذلك العام ، تضاعف هذا العدد تقريباً ووصل إلى ٦٣٥٥٠ نسمة ، حسب الإحصاء الخاص بعام ١٩٢٧م[2] . وبالطبع هناك عديد من العوامل التى ساعدت على نشأة وتواجد وتزايد أعداد هؤلاء اليهود وتواجدهم على الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما سنرى لاحقاً . من هذه العوامل السياسة التى انتهجها محمد على ومن بعده حفيده الخديوى إسماعيل ، من حيث جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية ، لخدمة المشروع التحديثى لمصر . وعمليات التحديث والنهضة والتى بدأها محمد على واستمرت فى عهد إسماعيل ، كانت تحتاج أيضاً إلى تقنيات فنية وأساليب مستحدثة فى الإدارة والاقتصاد ، وعنصر بشرى مؤهل يمتلك الخبرات والكفاءات ، لذلك كان العنصر الأجنبى واليهودى مطلوباً أو متاحة له الفرصة تلقائياً ، أيضا ، تاريخياً اليهود معروفون بارتباطهم بالتجارة والربا وكانوا يقومون فى كثير من فترات التاريخ بدور التاجر الدولى ، والوسيط فى عمليات

---

1) محمد حسنين هيكل ، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** ، الكتاب الأول ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٧م ، الطبعة السابعة ، ص ١٥١ .

(2) المصدر نفسه ،ص١٥١ ومابعدها.

التبادل والعلاقات الاقتصادية الدولية .

لذلك جاء افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م ، ليضع مصر على خريطة التوزيع الدولية ، ويعيد لها دورها المميز ومكانتها الهامة فى التجارة بين الشرق والغرب والذى افتقدته منذ عصر الكشوف الجغرافية واكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، والذى كان سبباً مباشراً للتدهور الاقتصادى الذى أصاب مصر والمنطقة وأدى إلى سقوط دولة المماليك ، وهكذا أدى افتتاح قناة السويس إلى نشوء حالة من الرواج الاقتصادى وانتعاش التبادل التجارى ، مما أغرى كثير من الأجانب ومنهم اليهود من دول أوروبا وحوض البحر المتوسط ، للهجرة والإقامة فى مصر ، أيضا من هذه العوامل ، السياسة العامة التى اتبعتها الدولة العثمانية ومعها مصر من توفير الامتيازات الأجنبية للجاليات الأوروبية ، ومن توفير للحصانة ، والقضاء والمحاكم الخاصة بالأجانب ، وطبيعى أن ما ينسحب على الأجانب يرتد تلقائياً على اليهود. يضاف إلى ذلك، توافر الأمن والاستقرار فى مصر ، وشيوع روح التسامح الدينى لدى الشعب المصرى ، كل ذلك جعل من مصر «أرض الأحلام» بالنسبة للأجانب واليهود فى تلك الفترة. وفيما يخص روح التسامح الدينى ، لابد أن ننوه إلى أن هذه الطبيعة التسامحية ، سواء كسياسة عامة لدولة الخلافة أو الدولة المصرية ، أو كسلوك اجتماعى لعموم الشعب المصرى ، أو غيره من الشعوب العربية والإسلامية ، لا يجب النظر إليها كميزة أو فضيلة ، بل تمثل نوعاً من السطحية والسذاجة الاجتماعية والسياسية ، قابلها اليهود والصهاينة بما يليق بها من مجازر وجرائم وإذلال للشعب الفلسطينى والعرب عموماً. والحقيقة ، أنه لفهم طبيعة النشاط الصهيونى فى مصر وأهدافه ومرامية ، أوجب التوقف عند عهد إسماعيل ، والنظر بعمق إلى الأصابع اليهودية والأغراض الصهونية الخفية لذلك فقلة عدد اليهود فى ذلك العهد والذى بلغ ٧٠٠٠ نسمة لا يعنى قلة النشاط أو الحركة أو النفوذ . ففى القاهرة ، كانت توجد حارة اليهود ، وكانت حياً نشيطاً قريباً من قلب

العاصمة التجارى ، ولم تكن حارة اليهود عبارة عن (جيتو) بالمعنى المعروف فى تاريخ اليهود فى أوروبا ولكنها مجرد تجمع لليهود ، وكان هناك اندماج فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية المصرية وفى الإسكندرية كان تجمع وتركيز اليهود بصورة أكبر ، إذ الإسكندرية تمثل العاصمة الاقتصادية لمصر أنذاك وطبيعة موقعها البحرى والجغرافى تتلاءم مع ميول وأنشطة اليهود ، حيث التوكيلات وأعمال المال والبورصة والبنوك ، وكما سبق الإيضاح ، كانت مصر هى أرض الأحلام بالنسبة للجاليات الأجنبية وفى القلب منها العائلات اليهودية .

واستغل اليهود ثروات وموارد مصر لبساطة أهلها وأمانة شعبها ، فسيطروا سيطرة تامة على اقتصاد هذا البلد ، واستخدموا فى ذلك وسائل شتى من وسائل الربا التى احترفوها ، وقد أصبحت مصر مسرحاً للمرابين خلال عصر إسماعيل وما بعده ، حتى أطلق على هذا العصر، اسم «العصر الذهبى» للمرابين وذلك بسبب كثرة القروض وعمليات الربا التى تمت أثناءه[1]. ووصل الأمر بالمرابين اليهود إلى أنهم انتشروا فى مصر من أقصاها إلى أدناها ، وكان هؤلاء المرابون اليهود يقسمون مصر فيما بينهم إلى مناطق حتى لا يتعدى أحدهم على حق الآخر ، وكانت وسيلتهم الأساسية لاغتصاب العقارات وتراكم الثروات هى إقامة بنوك الرهانات وتقديم القروض واستغلال حاجة الفلاحين والمزارعين للقروض. وعندما يعجز الفلاح المسكين عن السداد ، يتم الحجز على أرضه ، يساعدهم على ذلك الحصانة والامتيازات الأجنبية والتى كانت تمثل سنداً وموقع قوة لهم فى تعاملاتهم المالية أمام الفلاح أو المواطن المسحوق المجرد من أى حماية أو دعم أو مساندة، لذلك ، كانت الغالبية العظمى منهم ، تحمل جوازات سفر أجنبية للتمتع بتلك الامتيازات الأجنبية. كان النشاط المفضل لليهود بالإضافة إلى تجارة المال من بنوك ورهونات

(1) انظر : د. حسين كفافى ، هنرى كورييل الأسطورة والوجه الأخر ، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، سلسلة «تاريخ المصريين» ، العدد ٢٤٠ ، ٢٠٠٣م ، ص ٢٣ وما بعدها .

هو تجارة القطن ، لأنه يمثل محصولاً نقدياً وهكذا فى عام ١٨٥٧م عندما تأسست الشركة المساهمة للملاحة البحرية ، لنقل القطن من الإسكندرية إلى موانئ أوروبا ، كان اليهود يمثلون أغلبية مؤثرة فى مجلس إدارتها[1].

وفى عام ١٨٦٠م سمح للأجانب أن يقيموا محالج للقطن فى المزارع التى يغتصبونها ، وأيضا فى عام ١٨٧١م أنشئت بورصة العقود بالإسكندرية ، وفى عام ١٨٧٢م أنشئت بورصة ميناء البصل بنفس المدينة. وهكذا تدريجياً ، كان اليهود يشكلون المحور الأساسى فى تجارة وحلج وكبس ونقل القطن ، وأخذوا يملكون كل أدوات السيطرة على بورصة القطن ، من التحكم فى أسعاره ، وتحديد جودته وكمياته التى يتم تصديرها إلى أوروبا. ونتج عن ذلك نتيجتين فى غاية الأهمية الأولى أن القطن وهو المحصول الاستراتيجيى الرئيسى الذى قام عليه الاقتصاد المصرى طوال تاريخه ، أصبح فى يد أفراد الطائفة اليهودية . الثانية ، أن الإسكندرية أصبحت بناء على ذلك ، مركزاً لنفوذ اليهود وتجمعهم وكان ذلك مقدمة لتغلغل اليهود فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فى مصر .

وإذا أمعنا النظر والبحث فى عهد إسماعيل ، فسوف نصل إلى كثير من الحقائق والمعطيات الهامة والخطيرة والتى أثرت على مسار السياسة والأحداث فى مصر ، على المستوى السياسى انتهج الخديوى إسماعيل سياسة جرئية وطموحة والتى كان يسعى من خلالها إلى أن تكون مصر قطعة من أوروبا ، وأن يجعل مصر فى مصاف الدول العظمى ، وخطا فى ذلك خطوات إيجابية وفعالة ، فقد أرسى الدعائم والهياكل الأساسية لنشر التعليم والثقافة ، وأنشأ مجلس شورى القوانين إلى غير ذلك من إنجازاته الحضارية بالإضافة إلى توسعاته فى السودان ومنابع النيل وكانت النقطة السلبية والخطيرة فى سياسته هى ثقته فى اليهود وجهله وحسن نيته معهم هو

(1)المصدر نفسه ،ص٢٣ومابعدها.

لم يدرأن الصهونية مع مرور الوقت وحتى قبل الإعلان الرسمى لها فى ١٨٩٧م صارت عنصراً فعالاً ولاعباً مؤثراً فى السياسة والعلاقات الدولية ، وأنها وطدت علاقاتها مع بريطانيا على حساب مصالح مصر واقتصادها ، وكان سعى إسماعيل للنهوض بمصر وبناء دولة حديثة فيها ، يتناقض مع المشروع الصهونى ، الذى بدأ تصميمه وطرحه على العقل والسياسة الأوروبية فى ذلك الوقت ، وصارت مصر هي البوابة الحقيقية لتحقيق المشروع الصهيونى وقيام إسرائيل ولذلك لجأت الدول الأوروبية ومن خلفها بيوت المال والرهونات اليهودية والتى تحمل بذور وطلائع الفكر والمشروع الصهيونى فى استدراج إسماعيل للإيقاع به فى «فخ الديون» ، وقامت بيوت الرهونات والبنوك اليهودية بتقديم القروض له ، مثل بنك أو «بنهايم» وبنك «روتشيلد جويش» وغيرهما وتولى عملية المفاوضات وفتح طريق الديون أمام الخديوى ، أثنان من اليهود فى حاشيته وهما «يعقوب قطاوى» ، و«يعقوب منشة » وكان كلا منهما بمثابة عراب أو دلال يأخذ بيد الخديوى إلى المصيدة. يضاف إلى ذلك ، أن القروض التى كان يقترضها إسماعيل ، لم تكن تصل كاملة للخزانة المصرية ، بسبب السماسرة والوسطاء ، وأغلبهم من اليهود[1] وهكذا تراكمت الديون على الخديوى ، ووصل الأمر إلى مرحلة «صندوق الدين» المعروفة ، حيث أحكمت بريطانيا قبضتها على مصر ، وكان ذلك مقدمة طبيعية وتمهيدية لاحتلال مصر ، وهو الأمر الذى تم فى عام ١٨٨٢م بالإضافة إلى أن مسألة الديون كانت السبب المباشر فى إسقاط نجم الخديوى إسماعيل ، والفصل الختامى فى مسيرته السياسية ، ويلاحظ فى هذه الأثناء ، أنه كانت هناك حرب صهيونية من الداخل ، من أجل زعزعة موقف إسماعيل والمطالبة بعزله ، وكانت تقود هذه الحرب الصحافة اليهودية ممثلة فى صحف (أبو نضارة ، والحاوى) ثم لحقتها

(١)المصدر نفسه ، ص ٢٢.

صحف (أبو زمارة ، وأبو صفارة) وكل هذه الصحف كان يصدرها اليهودى «يعقوب صنوع» ومعه جموع اليهود ومن خلفهم الصهيونية العالمية وكان يحرك هؤلاء فكرة محورية مفادها ، أن نجاح المشروع الصهيونى يستلزم بالضرورة إضعاف مصر ومنع تطورها ، ولما كان الخديوى إسماعيل مؤهلاً لإحداث نهضة وتطور كبير فى مصر ، لذا وجب العمل على إسقاطه وقطع الطريق عليه. وفى نهاية عهد إسماعيل تم تأسيس جمعية «اتحاد مصر الفتاة» بالإسكندرية ويلاحظ أن الغالبية العظمى من أعضائها كان من شباب اليهود وكان الهدف إسقاط وعزل إسماعيل ، تحت ستار وذرائع مقاومة استبداده والتصدي لإسرافه والذي أسقط مصر في الديون (لاحظ أنهم هم الذين استدرجوه لفخ ومستنقع الديون) وفي هذا السياق ازداد التعاون والتنسيق بين بريطانيا والصهيونية العالمية ، خصوصاً مع دزرائيلي أبرز رؤساء الوزراء البريطانية في العهد الاستعماري الفيكتوري.

وأبرز الأدلة على ذلك ، أنه عندما أراد إسماعيل ، أن يبيع حصة مصر في شركة قناة السويس فعرض إسماعيل الأمر على اليهودي «هنري أو بنهايم» وهو أحد الدائنين لإسماعيل كما قدمنا، وكان لإسماعيل شرطان هما ، أن يتم البيع بمبلغ أربعة ملايين جنيه ذهباً ونقداً وعداً ، وأن يتم ذلك سراً فقام أو «بنهايم» بعرض الأمر على «دزرائيلي» رئيس الوزراء البريطاني ، والذي وجد نفسه في مأزق فسرية الصفقه كما يريدها إسماعيل معناها أنه لا يستطيع أن يعرض الأمر على البرلمان ، وبالتالي فهو لا يستطيع تدبير المبلغ وقرر دزرائيلي عرض الأمر على البارون «روتشيلد» وكان دزرائيلي يدرك أن هذا المبلغ الضخم لا يستطيع «روتشيلد» تدبيره بسهولة ولا يتوافر تحت يديه في ذلك الوقت . ولكن رئيس الوزراء البريطاني فوجئ في اليوم التالي بالباورن اليهودي يطلب إيقاظه من نومه ويخاطبه قائلا : «الذهب جاهز لإتمام الصفقة بأسرع ما يمكن[1] .

(1) هيكل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢

وهكذا كانت العقول الصهيونية متيقظة والأموال تم تجهيزها بسرعة لإقتناص الفرص والسير نحو تحقيق الأهداف البعيدة وهكذا اشترت بريطانيا حصة مصر في شركة قناة السويس برأس المال اليهودي وبعدها انفتح الباب على مصراعيه أمام الهجرة اليهودية وإقامة المستعمرات على أرض فلسطين وأيضاً بالتوازي بدأت تتضاعف أعداد الطائفة اليهودية في مصر يضاف إلى ذلك ، أن الترتيبات أصبحت جاهزة للإعلان الرسمي عن ميلاد المنظمة الصهيونية العالمية ، وأيضاً أصبح الطريق ممهداً لإصدار وعد بلفور والمسألة مسألة وقت لا أكثر والوقت والمستقبل في صالحهم.

ـ الحالة الديموجرافية والطائفية:

كما سبق أن أشرنا في بداية هذا الفصل ، لم يتعدى عدد اليهود قبل الاحتلال البريطاني لمصر ٧٠٠٠ نسمة وبعد ذلك حدثت طفرة في أعدادهم وصلت إلي ٣٨٦٣٥ نسمة في عام ١٩٠٧م. ثم اقترب هذا العدد من الضعف بحلول عام ١٩٢٧م ، حسب الإحصائيات الرسمية الخاصة بالدولة المصرية. وبالطبع لم تكن هذه الزيادة أو الطفرة ناتجة عن الزيادة الطبيعية ولكنها تعود إلي عامل الهجرة كما أشرنا في صدر هذا الفصل . وإذا ما حاولنا إجراء نوع من التصنيف أو التقسيم للتركيبة السكانية لهؤلاء اليهود المصريين فسوف نجد أن هناك أكثر من أساس أو محور للتصنيف فهناك الأساس العقدي والأساس الطائفي ثم أساس الجنسية وأخيرا الإقامة ويمكن إيضاح ذلك تباعا كما يلي :

أولا : الأساس العقدي :

تنقسم الطائفة اليهودية في مصر بصفة أساسية بناء علي المرتكز العقدي إلي مجموعة اليهود الربانيين «الحاخاميين» ومجموعة اليهود القرائيين ، أما طائفة السامرا فعددها ضئيل وليس لها وزن عددي أو سكاني . ومجموعة اليهود الربانيين تمثل الأغلبية ، بينما يمثل اليهود القرائيين الأقلية. وقبل الاحتلال البريطاني كان يبلغ عدد اليهود القرائيين ١٢٠٠ شخص من مجموع ٧٠٠٠ نسمة ، ولكن عامل الهجرة أدي إلي زيادة الفارق في

العدد بين الربانيين والقرائيين ، لأن الهجرة في أغلبها الأعم من الربانيين . وعلي الرغم من قلة عدد اليهود القرائيين ؛ إلا أنهم امتلكوا الكثير من الصحف والمجلات التي كانت تصدر باللغة العربية . ويعتبر بعض الكتاب والباحثين اليهود القرائيين أنهم ، هم اليهود المصريون الحقيقيون . ولكن اليهود القرائيين اعتبروا أنفسهم صهيونيين وذلك بشكل صريح من خلال صحفهم ، وهو ما سيتم التعرض له من خلال الفصل الخاص بالصحافة اليهودية. وذلك علي عكس الاعتقاد الشائع لدي البعض . واليهود الربانيون يؤمنون بالتوراة والتلمود والمنشاه ، في حين يؤمن اليهود القرائيون بالتوراة فقط . وكل مجموعة منهم لها الطائفة الخاصة بها. أي أن الطائفة اليهودية في حقيقة الأمر تنقسم إلي طائفتين ، طائفة الربانيين وطائفة القرائيين ، وكل طائفة لها حاخام خاص بها . كما يلاحظ أيضا أنه كانت هناك طائفة في القاهرة وطائفة في الإسكندرية. وجري العرف بين اليهود بأن زعامة الطائفة تكون من حق العائلات اليهودية في مصر ، والتي أثبتت وجودها وعراقتها في مصر. مثل عائلة قطاوي في القاهرة ، وعائلات «أجيون» و «دي منشه» في الإسكندرية . وكان وضع زعامة الطائفة إجمالا في يد السفارديم.

ثانيا : الأساس الطائفي :

المقصود بالأساس الطائفي ، هو انقسام اليهود إلي سفارديم أي مجموعة اليهود الشرقيين ، وهم يهود البحر المتوسط والشرق العربي ، في مقابل الإشكانزيم وهم اليهود الغربيين والمقصود بهم يهود شرق أوروبا وروسيا. وترجع أصول السفارديم إما إلي اليهود الذين قدموا من شبه جزيرة أيبريا «الأندلس» ، فرارا من الاضطهاد ومحاكم التفتيش ، التي أقامها المسيحيون الكاثوليك بعد استردادهم للأندلس وسقوط الحكم والوجود العربي فيها . أو إلي المجموعات التي هاجرت إلي مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، خصوصا عقب افتتاح قناة السويس. أما اليهود الإشكانزيم فقد جاءوا عن طريق الهجرة في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر هربا من روسيا وبولندا نتيجة الاضطهاد ومذابح «البوجروم»

التي كانت تقام لهم. ومصطلح «البوجروم» كلمة روسية تعني التدمير المنظم لطبقة أو جماعة ، وكلمة بوجروم كانت دائما تحتل عناوين ومانشيتات الصحف الأوروبية طوال القرن التاسع عشر وكانت تمثل صداعا مزمنا لدي العقل الأوروبي[1] .

أيضا كانت البوجروم هو أحد الملامح الدموية والتي تبلور عنها ما عرف «بالمسألة اليهودية» والتي كانت إفرازا للمجتمعات الغربية ولم توجد في المجتمعات العربية والإسلامية. والبوجروم كان مسئولا عن تحريك تيار الهجرة الدولية لليهود من شرق أوروبا إلي غربها وإلي الولايات المتحدة ، والبعض منها كان يذهب إلي بلدان أخري ، مثل اليهود الإشكانزيم الذين هاجروا إلي مصر خصوصا بعض أحداث كشنيف في روسيا عام ١٨٨٢م[2] . فيما يتعلق بمصر كان الإشكانزيم غير راضين عن زعامة السفارديم للطائفة ، وذلك بسبب نظرة التعالي التي كانت تحكم العلاقة بين الطرفين ، وطالبوا أكثر من مرة بإقامة طائفة خاصة بهم ولم تستجب السلطات لهم.

والانقسام والتعالي بين الإشكانزيم والسفارديم مازال موجودا حتى الآن داخل المجتمع والكيان الإسرائيلي.

ثالثا : أساس الجنسية :

ارتبط موضوع الجنسية بعنصر الهجرة الأجنبية إلي مصر من ناحية وعنصر الامتيازات الأجنبية من ناحية أخري . وقد حرص كثير من اليهود الذين هاجروا إلي مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين علي الاحتفاظ بجنسياتهم الأصلية ، للاستفادة بالامتيازات التي ترتبت للأجانب في ضوء المناخ السياسي العام ، الذي هيمن عليه النفوذ الأجنبي منذ عهد الخديوي سعيد وازداد في عهد الخديوي إسماعيل ، وكانت نهايته سقوط مصر في براثن الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢م. وقد

(1) هيكل ، مصدر نفسه، ص ٢٨.

(2) قاسم عبده قاسم ، اليهود فى مصر « صفحات من التاريخ الحقيقى »، دراسة نقدية منشورة فى وجهات نظر (القاهرة) عدد يوليو/ تموز ١٩٩٩ ، ص ٢٣ وما بعدها..

رتبت هذه الامتيازات الأجنبية وضعا متميزا للأجانب ومنهم اليهود من كل الجنسيات الفرنسية والإيطالية والبريطانية والتركية. الأمر الذي دفع اليهود المهاجرين إلي الاحتفاظ بجنسياتهم الأصلية، والأكثر من ذلك، أن بعض العائلات اليهودية والتي كانت مقيمة في مصر منذ عقود طويلة من الزمن سعت للحصول علي جنسية أجنبية مثل عائلة «قطاوي» والتي حصلت على الجنسية النمساوية عن طريق عميد العائلة «يعقوب قطاوي» المقرب من القصر[1]. أما اليهود الذين واجهوا عقبات في سبيل حصولهم علي الجنسية، فقد فضلوا أن يبقوا بلا جنسية بدلا من الحصول علي الجنسية المصرية. وقد استمرت الامتيازات الأجنبية بأوضاعها الاستثنائية العنصرية حتي ألغيت عام ١٩٣٧م بمقتضي اتفاقية مونترو عام ١٩٣٧م. وتبين الإحصاءات الرسمية منذ عام ١٨٨٢م وحتى قبل عام ١٩٣٧م، أن عدد اليهود الذين يحملون جنسيات أجنبية يعادل عدد اليهود الحاملين للجنسية المصرية مع وجود فروق طفيفة، ولكن النسبة انخفضت في عام ١٩٣٧ لتصل إلي ٣٦٪ ثم انخفضت إلي ٦ ,٢٢٪ عام ١٩٤٧م.

ويرجع سبب هذا الانخفاض إلي وجود مؤثرات هامة، انعكست علي أوضاع ومصالح اليهود. فقد ألغيت الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧م. وبالتالي لم يعد هناك مبرر أو مصلحة عملية في الاحتفاظ أو التمسك بهذه الجنسيات. وقبلها صدر قانون الجنسية عام ١٩٢٩م، والذي أعطي حق الحصول علي الجنسية لمن يتمتعون بالرعوية العثمانية أو ولد أو يقيم في مصر، وحتي الأجانب الذين ولدوا في مصر لهم الحق في الحصول علي الجنسية، وفي نفس الوقت أعطي القانون الأجانب الذين يعيشون في مصر حق الإقامة دون التمتع بالحقوق السياسية إلي أن يتم توفيق أوضاعهم[2].

---

(1) د/ محمد سعيد عبد الظاهر، يهود مصر، دراسة فى الموقف السياسى ١٨٩٧ – ١٩٤٨، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الشرقية، ٢٠٠٠م، ص ٢٤.

(2) Landau، Jacop M. : The jewsin nineteenth certury Egypt London، ox، ford univensity press 1968 pp. 207 – 208.

وشهد عام ١٩٤٧م، صدور القانون الشهير رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧م، والخاص بتنظيم الشركات المساهمة واتجه بها نحو التمصير[١]. والذي كان من أبرز الإيجابيات السياسية والاقتصادية في تلك الفترة، والذي نصت المادة الرابعة منه علي أن يكون ٤٠٪ علي الأقل من أعضاء مجلس إدارة الشركات من المصريين وإلا تبطل قراراته وتغرم الشركة غرامة لا تزيد عن ٢٠٠٠ جنيه مصري. بينما نصت المادة الخامسة من القانون علي ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في الشركة عن ٧٥٪ من مجموع العاملين بالشركة، وألا يقل ما يتقاضونه من أجور ومرتبات من الشركة عن ٦٥٪ من إجمالي رواتب الشركة.

أما المادة السادسة فقد نصت صراحة وفي إطار التأكيد علي اتجاه التمصير علي ألا تقل حصة المصريين من أسهم الشركة المساهمة عن ٥١٪[٢]. وقد تعرض هذا القانون لهجوم شديد من القوي الصهيونية وصورته علي أنه موجه ضد اليهود في مصر بوجه خاص. رغم أن القانون كان هدفه مصلحة مصر الاقتصادية في ظل الزيادة السكانية وتوفير فرص عمل جديدة أمام المصريين[٣]. ورغم أن الإحصاء الرسمي لعام ١٩٤٧م، أوضح أن نسبة اليهود الأجانب لا تتعدي ٦,٢٢٪ من إجمالي عدد اليهود المصريين. وأن المقصد القانوني للمشرع المصري، هو إجراء عملية تنظيم لعمل الأجانب بشكل عام داخل مصر ومن ضمنهم اليهود غير المصريين، وهذا يعتبر حق أصيل لأي دولة أو حكومة. وقد دفع صدور هذا القانون الحاخام اليهودي «حاييم ناحوم أفندي» رئيس الطائفة، أن يدعوا أبناء

(1) نبيل عبد الحميد سيد أحمد، اليهود فى مصر بين قيام اسرائيل والعدوان الثلاثى (١٩٤٨ – ١٩٥٦)، القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ١٩٩١م، ص ٥٩.

(2) مصلحة الشركات، محفظة رقم ٦١ ملف رقم ١٨٢ – ٢ / ٨١٠، الجزء الأول، ص ٢٢٤ – ٢٢٦.

(3) عبد الحميد سيد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩.

الطائفة الذين لم يحصلوا علي الجنسية المصرية طالما أنهم لم يستوفون شروطها[1].

وقد سبق أن حصل هذا الحاخام علي الجنسية المصرية عام ١٩٢٩م. هذا وقد قامت الطائفة اليهودية في القاهرة والإسكندرية بفتح مكاتب إرشادية ، لتوجيه اليهود وبيع الاستمارات الخاصة بالجنسية في محاولة لاحتواء أي آثار سلبية لهذا القانون علي أبناء الطائفة . فهناك يقظة تجاه كل شيء كالعادة . ويمكن القول : أن ظهور مشكلة اليهود الأجانب واليهود غير محددي الجنسية في عام ١٩٤٧م ، ترجع إلي عاملين ، العامل الأول ، هو المتابعة الدقيقة من مفتشي مصلحة الشركات لتطبيق التمصير وشروطه وضوابطه . والعامل الآخر والذي تزامن مع العامل الأول ، هو المتابعة الأمنية التي كانت تتم تجاه اليهود بسبب زيادة الاهتمام في ذلك الوقت بالنشاط الصهيوني . خصوصا أن عمليات الإرهاب التي قامت بها عصابة «شتيرن» عام ١٩٤٤م. واغتيال «اللورد موين» الوزير البريطاني بالزمالك بالقاهرة ، كانت تلقي بظلالها علي الحالة الأمنية والمناخ العام في ذلك الوقت.

رابعا : أساس الإقامة :

فيما يخص الإقامة ، جاءت مدينتا القاهرة والإسكندرية في الصدارة من حيث جذب اليهود للمعيشة والإقامة ، وجاءت بعدها باقي المدن المصرية مثل طنطا والمنصورة ودمنهور وكوم امبو وغيرها . وهذا شيء طبيعي لأن القاهرة هي «المتروبول» للمجتمع والدولة المصرية ، في حين أن الإسكندرية هي العاصمة الاقتصادية لمصر . ويرتبط مكان الإقامة دائما بالمستوي الاجتماعي والحالة الطبقية . ففي القاهرة تعيش الارستقراطية اليهودية حياتها المخملية في الأحياء الراقية ، مصر الجديدة ، والزمالك ، وجاردن سيتي وغيرها ، بينما يعيش الفقراء ومحدودي الدخل من اليهود في «حارة اليهود» وهو اختيار خاص بهم وليس مفروضا عليهم ، كما حاول بعض الأدعياء أن يصوروه . وحارة اليهود لم تكن حارة مغلقة أو «جيتو» منعزل ولكنها منطقة مفتوحة قريبة من قلب العاصمة

(1) المصدر نفسه ، ص ٨١ – ٨٢.

التجاري ولا يعيش فيها اليهود وحدهم ، ولكن يعيش فيها باقي المصريين من مسلمين ومسيحيين ، وهي ليست حارة واحدة لكنها مجموعة حارات مترابطة ومتجاورة. ويمكن وصف أو التعبير عن حارة اليهود بأنها نموذج اجتماعي لحياة طبيعية وسوية تجمع بين طوائف متعددة تعيش تحت مظلة اجتماعية تستمد قيمها من حضارة ودين عظيم مفتري عليه. وعاش تحت هذه المظلة أقوام تحولوا فيما بعد إلي قتلة أطفال ومجرمي حرب. وهذا قدر هذا الدين وقدر أبنائه علي مدار التاريخ. حيث يقدم العدل والرحمة والأخلاق والرقي الإنساني والسمو الحضاري ولا يلقي إلا الجحود والغدر وسفك الدماء. ولقد تعرض صلاح الدين الأيوبي القائد التاريخي المسلم لهذه الإشكاليات ، حيث كان كثير من حوله يتعجبون من معاملته الراقية لأسري الصليبيين وهم قد دخلوها في السابق «القدس» وكانت خيولهم تخوض في الدماء التي كانت تجري كالأنهار في شوارع ودروب القدس فكان يرد عليهم: «نحن لا نكفر بأخلاقنا من أجل أعدائنا».

● وعن النشأة التاريخية لحارة اليهود ، يقول «علي باشا مبارك» في كتابه المعروف «الخطط التوفيقية» : «هي جزء من الحارة القديمة التي عرفت بحارة زويلة في خطط المقريزي ، عندما نزل القائد جوهر بالقاهرة سنة ٣٥٨ هـ ، واختط لكل قبيلة خطة عرفت بها .ويسلك إليها من سوق الصيارفة ، ومن خط الخرنفش عند باب سوق السمك ، ومن شارع خميس العدس ودرب الصقالية المسلوك إليه من الزقاق الذي علي يسار المار من شارع السكة الجديدة ، من جهة قنطرة الموسكي». ونخلص من التوصيف الذي قدمه مؤرخو الخطط لهذه المنطقة إلي أن حارة زويلة قد انقسمت إلي أربعة أقسام : حارة زويلة المعروفة اليوم ، وحارة اليهود الربانيين ، وحارة اليهود القرائيين ، ودرب الصقالبة . وجميعها يطلق عليها «حارة اليهود» ، غير أن لكل واحدة منها بابا من خط يبعد عن الآخر . أما في الداخل فالجميع حي أو حارة واحدة[1] . وتشغل حارة اليهود ، مساحة كيلو مترين تقريبا ، تبدأ من

(1)عرفه عبده على ، يهود مصر . بارونات وبؤساء ، دراسة تاريخية،(القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ص ١١ وما بعدها .

وسط شارع الصاغة ، تتفرع بداخلها نحو ١٢ حارة وزقاق ويكثر بها المنحنيات والعطف ، وتتصل عن طريق سبعة منافذ ، بحي الخرنفش ، وجنوب الحسينية ، وتجار شارع الموسكي وخان الخليلي والصاغة وحي الحسين وقد فصلها عن شارع الحمزاوي (سوق الحمزاوي الكبير) شارع الأزهر عام ١٩٣٠م[١].

● وعودة إلي موضوع الإقامة ، وبعد أن عرفنا أن بارونات وأثرياء اليهود يسكنون أحياء القاهرة الراقية ، والطبقة الدنيا من اليهود عاشت في «حارة اليهود» ، نجد أن الطبقة المتوسطة منهم توزعت في أحياء عابدين والوايلي والجمالية وباب الشعرية والأزبكية ومصر القديمة . أما اليهود الإشكانزيم فقد تركزوا بصفة أساسية في درب البرابرة بمنطقة الموسكي ، وباقي مناطق وأحياء القاهرة. وفيما يخص الإسكندرية ، فقد كانت مركزا لتجمع اليهود في مصر ، وكانت تضم حوالي ٤٥٪ من إجمالي اليهود المصريين ، وحوالي ٢٠٪ من سكان المدينة وذلك في مطلع القرن العشرين[٢] . وكانوا موزعين بدرجات متفاوتة في أحياء الجمرك والعطارين والرمل وباكسوس وكرموز واللبان والمنشية ومينا البصل ومحرم بك وحي الميناء.

● ويجب التنويه في هذا الشأن إلي أن السلطات المصرية لم تتدخل بأي شكل في فرض نمط سلوكي معين علي اليهود سواء من حيث الإقامة أو الشئون الخاصة بالطائفة . يضاف إلي ذلك ، فالمحاكم التي أنشأتها الطائفة اليهودية ،أعطتها السلطات الحق في النظر في كل القضايا فيما عدا القضايا الجنائية والمالية أو الخاصة بتسجيل الممتلكات والعقود فكان منطقيا أن تخضع للمحاكم الجنائية والمدنية المصرية[٣].

(1) المصدر نفسه، ص١٢ ومابعدها.

(2) كفافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥.

(3) عبد الظاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.